

Distr.: General
12 July 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة
الخفيفة من جميع جوانبه
٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من البعثة الدائمة لفرنسا
لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تحيل بها بيان
مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية في المناقشة العامة بالمؤتمر

تشرف البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة بأن تحيل إلى الأمين العام للمؤتمر
المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بيان
مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية في المناقشة العامة بالمؤتمر، وهي تلتزم بالتكريم باتخاذ اللازم
لتعميم هذه الوثيقة على كافة الوفود بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

بيان مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

إن الدول الممثلة في مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تضم بلدانا واقعة بكافة القارات، ومنها بلدان كثيرة موجودة في أفريقيا، وهي منطقة تقاسي مقاساة شديدة وتعاني من العواقب الوخيمة المتولدة عن تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وفي إطار هذه المجموعة، نشعر بأننا ملتزمون بالكفاح ضد هذه الكارثة، سواء من منطلق تصميمنا على المكافحة الحازمة لعرض الأسلحة ولاتباع سياسة مسؤولية في مجال تصدير السلاح بالنسبة للبلدان المعنية، أم من منطلق تجاربنا المباشرة مع البلدان المتأثرة لدى إيماننا بآثار الطلب المستمر على السلاح المنقول بوسيلة غير مشروعة، مما يغذي الصراعات أو يهدد الاستقرار الإقليمي أو الدولي.

ونحن نشير إلى أن إعلان مؤتمر قمة الألفية، الذي اعتمد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، يتناول هذه المشكلة في البرنامج المكرس لنزع السلاح، وذلك في سياق المراعاة الكاملة لأولويات نزع السلاح التي حددتها الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن الأسلحة الصغيرة تسبب، على النقيض من صغر حجمها، أكبر عدد من الضحايا - مدنيين أم عسكريين. وفي إطار مراعاة طابع الصراعات الحالية التي تمزق العديد من البلدان، يلاحظ أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسم بميزة لا جدال فيها من حيث التكلفة، وعلاوة على ذلك فهي أكثر تكيفا على أرض المعركة وفي العمليات القائمة: فهي سهلة النقل وسريعة النشر والإخفاء. وهذه الأسلحة هي أسلحة كافة المغاورين، وهي أسهل الأسلحة تداولاً كذلك: والمدنيون، شأنهم شأن العسكريين، والأطفال، إلى جانب الرجال أو النساء، يشكلون على نحو تناوبي أو تعاقبي، مستخدمي هذه الأسلحة وضحاياها، في نفس الوقت.

وفي ضوء مراعاة التهديد المتولد عن هذه الكارثة، لا بالنسبة للسلام والأمن وحدهما، بل بالنسبة أيضا لحياة ومستقبل السكان المنكوبين بالحرب، فإنه ينبغي الاضطلاع بعمل عاجل وقوي. وهذا المؤتمر الذي يفتتح اليوم قد يعطي أملا لمن يعانون. ومن الواجب على أول مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة في هذا الشأن أن يستجيب للمطالبات بالعمل. وهذا يمثل مسؤوليتنا المشتركة. وتنوي مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية أن تذكر بهذا بصوت جهير وقوي.

وعلى الصعيد الإقليمي، أعربت وفود عديدة عن تأييدها للقيام بتعبئة المجتمع الدولي، وخاصة من خلال إعلان باماكو الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حيث أبدت البلدان الأفريقية، بصفة خاصة، بالغ قلقها إزاء العواقب الوخيمة التي يتعرض لها الاستقرار والنماء بأفريقيا من جراء مشكلة "تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها". وقد أشار الإعلان في هذا الصدد إلى مسؤولية الأسلحة الصغيرة في تغذية الصراعات، وتدعيم الجريمة والإرهاب، والمساهمة في تنمية ثقافة العنف وزعزعة استقرار المجتمعات من جراء تهمة بيئة موالية للإجرام والتهريب، ولا سيما نهب المعادن الثمينة، والاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وإساءة استخدامها.

ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تذكر بأنها تحترم مبادئ وقواعد القانون الدولي، مما ورد بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، بالصيغة المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وحق الشعوب في تقرير المصير، وحق كل دولة في إنشاء نظام للدفاع عنها بهدف المحافظة على أمنها الوطني.

والمشكلة التي نواجهها تحتم علينا بالطبع أن نتبع، قبل كل شيء، نهجا متعدد الأبعاد. وليس ثمة حل شامل ووحيد. فمن الواجب أن يضطلع بالعمل على جميع المستويات، وطنية كانت أم إقليمية أم عالمية، وفي ميادين عديدة: مثل نزع السلاح وصون ودعم السلام ومكافحة المنظمات الإجرامية وتوعية البلدان المنتجة والمستهلكة بمسؤولياتها، مع عدم إغفال الضرورة المتمثلة في القيام، في نفس الوقت، باتباع مجموعة الإجراءات اللازمة لمنع الأسباب الجذرية للصراعات ومكافحتها.

واليوم، يوجد أمامنا واجب ووحيد وفريد يتعين علينا أن نضطلع به، وهو يتمثل في مجابهة مشكلة المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن. ونحن بحاجة في الواقع في هذا الشأن إلى خطة عمل واقعية وقابلة للتطبيق، تتسم بتجسيد رغبة المجتمع الدولي في المضي قدما إلى الأمام وفي عدم التهرب من مسؤولياته.

ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تود في هذا الصدد أن تقدم تهانيتها الحارة إلى سيادة السفير كارلوس دوس سانتوس، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، إزاء ما بذله من جهود كان من شأنها أن أتاحت، بعد عملية تحضيرية طويلة مشوبة بالعقبات، إعداد مشروع لخطة العمل، سبق نشره تحت الرمز L.4/Rev.1، ليكون أساسا لعمل المؤتمر.

ومن الحري بخطة عمل عالمية، تتناول بأسلوب شامل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وتوجه أعمالنا في المستقبل، أن تحظى بالدعم، بكل تأكيد، فيما يتصل بالجهود المبذولة بالفعل على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المهم، في هذا الشأن، أن يكون هناك تشجيع لهذه الجهود، وأن يوجه نداء لصالح المضي في مساندة المجتمع الدولي. والتعاون على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية، إلى جانب العون الدولي، يشكّلان عنصرا حاسما في نجاح جهودنا. ونحن نقر بما أحرز من تقدم، وطنيا وإقليميا، في وضع برامج من أجل خفض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعها ومعالجة تكاثرها، مما هو وارد بصفة خاصة على صعيد المبادرات الأفريقية في إعلان باماكو.

ووضع خطة عمل ينبغي له أن يهيئ لنا فرصة الاتفاق بشأن المبادئ والالتزامات المشتركة التي ستوجه أعمالنا منذ اليوم، على جميع المستويات، إلى جانب تحديد تدابير ملموسة لإتاحة المساهمة في منع عمليات النقل غير المشروع وتقليل الآثار الوخيمة التي تتعرض لها مجتمعاتنا من جراء تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع فيها. والجهود المبذولة للتعويض بتمويل مجرى الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، إلى جانب صفقات وتدفعات الأسلحة غير المأذون بها، ستكون أكثر كفاءة على نحو كبير لو تمكنا من تحسين اقتفاء أثر الأسلحة، وهذا يتضمن وضع أنظمة وطنية تتمشى مع بيان الهوية، والاضطلاع بتعاون دولي بين السلطات المعنية.

ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تحيط علما أيضا بالموقف المشترك الذي اتخذته البلدان الأفريقية في إعلان باماكو، حيث أيدت وضع وتنفيذ برامج وطنية، إن لم تكن هناك مثل هذه البرامج، وذلك في المجالات التالية:

- الإدارة المسؤولة للأسلحة المشروعة؛
- التسليم الطوعي للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة؛
- قيام السلطات الوطنية المختصة، كلما دعت الحاجة، بتحديد وتدمير فوائض الأسلحة والمخزونات المتقادمة منها، وكذلك الأسلحة المصادرة من قبل الدول واحتفظ بها لديها، وذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية المناسبة التي يوفرها المجتمع الدولي؛
- وفي النهاية، دمج وإعادة دمج الشبان الخاضعين للتعنئة، وكذلك حائزي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع.

وإعلان باماكو يدعو أيضا إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة نقل الأسلحة عن طريق الصانعين والممولين والتجار والسماصرة، فضلا عن العملاء البحريين والقائمين بالنقل العابر بأسلوب مكشوف.

ومن الواجب أن يكون هناك تشجيع أيضا لوضع تدابير تشريعية وتنظيمية وطنية مناسبة بهدف منع انتهاك عمليات الحظر الدولية على الأسلحة، التي فرضها مجلس أمن الأمم المتحدة.

ويشترط في الواقع لنجاح هذا المؤتمر، أن توضع خطة عمل يجري استكمالها بعملية متابعة مناسبة.

ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية توجه نداء إلى المؤسسات الدولية، وخاصة صناديق وبرامج الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومجتمع المانحين، من أجل مساندة المبادرات والبرامج التي ترمي إلى القضاء على المشاكل الناجمة عن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، نكرر النداء الوارد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والموجه إلى هذه المؤسسات ذاتها كيما توفر تأييدها المالي والمادي من أجل تنفيذ هذه البرامج.

ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تود أيضا أن تذكر، في سياق المؤتمر، بالتوصية المقدمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، والتي تنادي بتوفير موارد مناسبة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، مما يتضمن القيام، عند الاقتضاء، بعمليات تشمل جمع الأسلحة وتدميرها، وذلك عند مطالبة مجلس الأمن بهذه البرامج في سياق عملية من عمليات حفظ السلام.

وفي إطار تحقيق برامج وإجراءات ملموسة على أرض الواقع، ستقوم المنظمات غير الحكومية وسائر جهات تمثيل المجتمع المدني بدور حاسم أيضا من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول بهدف تنفيذ خطة عمل دولية، ونحن نطالب بهذه الخطة بكل طاقاتها. ونحن نرحب بإتاحة الفرصة لهذه المنظمات والجهات من أجل تمكينها من المساهمة في أعمالنا خلال هذا المؤتمر.

والدول الممثلة في مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية تود أن توجه نداء لجميع الوفود المشاركة في المؤتمر، حتى لا تغيب عن ذهنها تلك المخاطر الأساسية التي تثيرها هذه المشكلة التي تواجهنا، إلى جانب تطلعات سكان البلدان الأشد نكبة إلينا؛ حيث لا يجوز لنا أن نخيب آمالهم.